

حب وضوء وعنف!

بقلم: ليلى العطشان*

العنف والقوة لا يلتقيان في بوتقة واحدة، ولا تلتقي كذلك القسوة والشجاعة. لنتأمل مجتمعنا، لنحدد ولنعرّف أين نجد أنفسنا من هذا القول.

في الثلاث سنوات الماضية، ارتفع مستوى العنف المجتمعي بأشكاله المختلفة، ابتداءً بالعنف المنزلي، وصولاً للعنف المدرسي، والعنف في الشوارع... والقائمة تطول حتى تصل إلى حد القتل، إذ بلغت عدد من راحوا ضحايا للقتل إلى ٥٧٤ مواطناً، بحسب إحصائيات الشرطة الفلسطينية. وفي تشرين الأول وحده في قطاع غزة قتل ١٨ مواطناً، وفي أسبوع واحد في نابلس قتل ٨ مواطنين. ماذا تعني هذه الأرقام، وكيف لها أن توجهنا إلى أي طريق نسلك، وماذا يمكننا أن نفعل؟

إذا تفقّطت حضارة البشرية جمعاء أن «العنف هو وسيلة الضعيف» حسب ما قاله غاندي، و«الحلم عند الغضب» في حديث الرسول الكريم، ودعوة السيد المسيح عليه السلام لاتباعه وللبيشوية أن «لا تقتل»، فإذا ما كانت هذه دعوة الأنبياء والآباء الروحانيين المسلمين، فلنستألف أنفسنا أين نحن من كل هذا الإرث المقيم العادل والكريم. نحن نناقض أنفسنا، ننفس قيمنا وروحانيتنا التي طالما نتخذها مبرراً لأفعالنا الأخرى. وفي كثير من الأحيان يتذرع بعض الذين يرتكبون القتل بحق الآخرين، بأن لا خيار آخر أمامهم أو يقولون «مش بايدي»، فإذا ما كان الإنسان مجرداً من الخيارات فهو إنسان عاجز، مكتوف الأيدي، وغالباً ما يكون في دوامة مظلمة لا يرى، ذو سلوك انفعالي وليس مبادراً. والشخص المبادر عادة ما يكون قراره بشكل ممرّك ونابع من عمق إنسانيته، وبشكل متوازن، ويتنصر دوماً في بدائله وخياراته. بينما الانفعالي عادة ما يكون أشبه ببالون ينفجر عند وخزه أو تعرضه لادنى درجة حرارة. لذا عادة ما نسمع أصحاب العنف الانفعالي، يقولون اضطرني أن أفعل كذا، أو قادني أن أضرب، أو أقتل. ولهؤلاء، أحب أن أسألهم، من يمسك بألة التحكم السلوكية عندهم، ومن يتلاعب ويوجه خيوط سلوكهم، ومن يجعلكم كالمدمى المتحركة؟ وبذلك تخلصون شعوركم بالغضب، مع سلوك الآخرين، وهذا ما هو إلا إسقاط على الآخرين وسلوكهم، وكل صاحب سلوك انفعالي تجده مختبئاً خلف هذا القناع. وإذا ما سألناه، ألا تتوافر عندك الشجاعة لأن تواجه غضبك وخوفك؟ اللذين إن لم تواجههما فإنك بذلك تسمح لهما بأن يجرّقاك والآخرين، أو أن تختنق وأنت مختبئاً وراء هذا القناع. ورغم أنني اتفق مع الكل أننا جميعاً، وبدرجات مختلفة، نخضع لظروف قاسية جداً، يفرضها الاحتلال من قتل وهدم للبيوت والمساکن والتي ما هنالك من صنوف العذابات اليومية التي نعيشها، فهي بدون شك تخلق عندنا قلقاً وخوفاً، إلا أنه لم تكن موضوع مقالتي هذه المرة لسببين، حتى لا أكون كالبغضاء أكره ما تعرفون وتشعرون وتعيشون. وحتى لا نهرّب من مسؤولياتنا تجاه أنفسنا ومجتمعنا، واخترت هذا المنحى لأن أغلب الخطاب السياسي والإعلامي يركز على ما لا نستطيع أن نفعل، وأن ما باليد حيلة. رغم ذلك فإنه أن الأوان لتتسلسل ونستكشف ماذا يمكن أن نعمل. لا نملك ما يضيء الاحتلال من قوة عسكرية، ولكن، نملك أن نحافظ على مجتمعنا، على أنفسنا وقيمنا، وألا نكره القسوة على أنفسنا كما عانينا. مرة وكفنا مع أنفسنا وتساءلنا، أن ماذا نكره الاحتلال، وفي سلوكياتنا اليومية نكره سلوكياته، فالعنف مع أطفالنا بقسوة، في منازلنا، مدارسنا، مجرد... أننا نستطيع؟

نحن نكره الإغلاقات ومنع التجول لأنها خانقة وغير إنسانية، رغم ذلك، نشيد سجونا بشتى أشكالها لأقرب الناس، سواء كانوا أطفالاً، نساءً، أو لمن لا يتلاقون معنا فكرياً، ونكره أنماط سلوك أسلافنا حتى مع إرثها المؤلم، فنحن تماماً نكرها كما عانينا من مضطهدينا يوماً، نكرها مجرد أننا نستطيع. «ليس من الخطأ أن ترتكب أخطاء في حياتنا، لكن الخطأ أن نكر الأخطاء ذاتها وأن لا نتعلم منها». متى نميز الخطأ... عادة ما تصادف أهالي ومربين، يتفخرون بأن القسوة والعصا هي من جعلتهم «رجالاً» وصالحين. ارجعوا إلى أنفسكم والى مشاعركم وخبرائكم. حتى لو كانت خبرتكم مهينة وتصادر احترامكم لذواتكم، فلم إذا تكرر ونها، وهنا نميز الخطأ، لتفهموا احتياجات الآخرين والتعامل معها، أهمها احتياجاتكم.

حتى تنمو النباتات، تحتاج إلى عناية وحب والى مساحة وضوء. ويستحيل نموها لو صودرت أي من هذه الاحتياجات. فالإنسان، تماماً كالنبات، هنا، لا ينمو لو صودرت احتياجاته. في هذا العالم، هناك ملايين من الأزمات، فردية، (كالإعاقة، أو فقدان شخص)، أو جماعية، كآزمتنا مع الاحتلال. أمام هذه الأزمات، ليس هناك إلا خياران، إما أن نتفهم من أعماقنا ونجد مصادر تدعمننا من أجل بقائنا، إما أن نستسلم ونصبح ضحايا. النباتات، ذوات الجذور القوية تعيش رغم أسوأ الظروف والمناخات، على عكسها، تموت صاحبات الجذور الضعيفة عند أضعف هبة ريح.

*الأخصائية والمستشارة، الإرشاد النفسي-الاجتماعي

البصائر

محاولة لتحليل العنف الداخلي في المجتمع الفلسطيني

بقلم: د. صلح كناعنة*

تشير التقارير الرسمية المتوفرة إلى أن العنف الداخلي في المناطق الفلسطينية قد ازداد بشكل ملفت للنظر في الأعوام الثلاثة الماضية. ويُرجع البعض جزءاً من هذه الظاهرة إلى ازدياد الكشف عن حالات عنف كانت تظل مخفية في السابق، وذلك بسبب ازدياد ثقة الناس بالشرطة من جهة، وازدياد جرأة المعتدى عليهم على البوح بما يتعرضون له من العنف، من جهة أخرى. ولهذا التفسير ما يبرره، فمما لا شك فيه أن النشاط غير المسبوق للجمعيات الأهلية المختصة بالدفاع عن حقوق الإنسان والعمل ضد العنف (خصوصاً بين النساء والأطفال) قد أدى إلى توعية وتقوية الشرائح الأكثر تعرضاً للعنف الداخلي في المجتمع المحلي، مما زاد من جرأة أفراد هذه الشرائح على البوح بما يتعرضون له وتقديم الشكاوى ضد المعتدين. إلا أن هذا لا يفسر سوى جزء ضئيل من ظاهرة ازدياد العنف الداخلي في المجتمع الفلسطيني، فاستعراض المعطيات الرسمية المتوفرة لا يدع مجالاً للشك بأن هناك زيادة فعلية في ممارسة العنف من قبل أفراد في المجتمع الفلسطيني ضد أفراد آخرين في هذا المجتمع، كما يتمثل ذلك في عدد حالات الشجار والاعتداءات المسلحة والقتل مع سبق الإصرار، وعدد ما تُوثق هذه الممارسات من قتل وجرحي، وعدد حالات الشروع بالقتل والتهديد بالقتل، وعدد حالات الاختطاف والاعتصاب والتحرش الجنسي العنيف، وعدد حالات السطو والسرقة التي يصاحبها العنف وإزهاق الأرواح. ليس ذلك فحسب، بل إن الإطلاع على التقارير والمعلومات المتوفرة لدى الجمعيات الأهلية المحلية العاملة في مجالات حقوق الإنسان وحقوق المرأة والطفل والتقوية المجتمعية، يكشف حقيقة مريرة مفادها أن ما يصل إلى الشرطة وصفحات الجرائد لا يشكل سوى جزء بسيط من مجموع حالات العنف الداخلي في المجتمع الفلسطيني، وأن أكثر الاعتداءات عنفاً ومأساوية (على الأخص حالات العنف داخل العائلة) تبقى طي الكتمان ولا تجد طريقها أبداً إلى تقارير الشرطة ووسائل الإعلام.

استناداً إلى ما يمكن جمعه من معطيات، نستطيع أن نصف العنف الداخلي في المناطق الفلسطينية على أربعة أنواع:

١. العنف بدوافع سياسية: الصراع المسلح بين فصائل المقاومة المختلفة، عمليات تصفية العملاء والشبهة بتعاونهم مع الاحتلال الإسرائيلي، عمليات اغتيال نشطاء من فصائل متنافسة.
٢. العنف بدوافع اجتماعية: الشجار بين العائلات والحمايل، القتل للشرف، القتل على خلفية شرف العائلة.
٣. العنف بدوافع اقتصادية: السطو على البيوت، سرقة السيارات والمحلات التجارية.
٤. العنف الأعمى، أي العنف للعنف ذاته ودون وجود دوافع سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية واضحة.

على الرغم من أن العنف بدوافع سياسية ليس هو الذي يصد أكبر عدد من الضحايا، إلا أنه هو الذي يُضفي على الصراع الفلسطيني جوّاً من العنف المنفلت ويولد لدى الناس الشعور بأن موجة من العنف المسلح تجتاح المجتمع الفلسطيني من الداخل، كالشجار المسلح الذي استمر لعدة ساعات بين عناصر من حماس ورجال الشرطة الفلسطينية في جباليا في ٢١/٧/٢٠٠٣ وانفجار عبوة زرعت بالقرب من مقر الأمن الداخلي في جباليا في اليوم التالي، وكما حدث في شارع ركب وسط رام الله في ٧/٨/٢٠٠٣ حين قام ملثمون من كتائب شهداء الأقصى بإطلاق عشر رصاصات على ظهر رجل (٣٠ عاماً) وأزودوه قتيلاً بنهمة التعاون مع المخابرات الإسرائيلية. وبالإضافة إلى الخلافات السياسية والأيدولوجية بين فصائل المقاومة المختلفة، فإن أحد الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى هذا العنف السياسي هو كثرة السلاح وعدم وجود خطوط واضحة تفرق بين المحاربين والمدنيين، فالانتفاضة هي انتفاضة شعبية، وقوات الاحتلال الإسرائيلي في اعتداءاتها على الفلسطينيين لا تفرق بين مدني ومحارب، ولذلك فكل فلسطيني قادر على حمل السلاح هو متنفّذ ومقاوم ويحوق له حمل السلاح. ومع أن هذا الوضع من التسليح الشعبي الكثيف مفهوم ومبرر، إلا أنه يجعل قرار استعمال السلاح في أي حدث أو مناسبة مرهوناً بمنطق وإرادة حامله أو من يصرون له التعليمات والأوامر. ومما يزيد من

خطورة الوضع هو أن هذا النمط من التسليح الفوضوي الهائل للمجتمع يقترن مع غياب سلطة القانون وعدم تمكن السلطة المركزية من السيطرة على الأسلحة وفرض النظام على استعمالها، وعادة ما تؤدي محاولات الشرطة لفرض النظام على المسلحين إلى مزيد من العنف، كما حدث في الاشتباك الذي استمر أربع ساعات بين جهاز الأمن الوقائي ومجموعة من المسلحين في مخيم الشاطئ في غزة بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٣ وأسفر عن سقوط أربعة جرحي. ومن جهة أخرى فليس من الغريب أن تؤدي كثرة السلاح وعدم القدرة على ضبط استعماله إلى العديد من حوادث القتل بالخطأ، كاطلّف من غزة الذي قتل اخته (١٥ عاماً) وأصاب نفسه بجروح حين كان يلعب بقطعة سلاح تعود إلى عمه، والرجل من قضاء رام

الله الذي أدى إلى مقتل ابنته (٢٠ عاماً) برصاصة انطلقت من مسدسه حين كان يقوم بتنظيفه.

هناك عامل آخر بالغ الأهمية وراء ظاهرة ازدياد العنف السياسي في المجتمع الفلسطيني في الأعوام الثلاثة الأخيرة، وهذا العامل يتكشف لنا حين نحلل ظاهرة ازدياد العنف الاجتماعي في الضفة والقطاع خلال نفس الفترة. فحالات الشجار بين العائلات والحمايل، والقتل للشرف، والقتل «لغسل العار»، واعتداء أفراد من الأسرة على أفراد آخرين داخل الأسرة؛ كلها أنواع من العنف على خلفية مزيج معقد من القيم والمواقف المستوحاة من الدين والاعتقادات الشعبية والعادات والأعراف الاجتماعية المتوارثة. بيد أن هذه القيم والمواقف والعادات والأعراف كانت موجودة في مجتمعنا عبر العصور، فلماذا تؤدي الآن بالذات إلى تفاقم العنف الاجتماعي وسقوط العشرات من الضحايا في حين أنه كان يتم التغاضي عنها أو التحايل عليها أو إيجاد وسائل أخرى للتعامل معها في فترات أخرى؟ للإجابة على هذا السؤال علينا أن نقارن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بمجتمعات أخرى مرت أو تمر الآن في ظروف مشابهة نسبياً. فكل الدراسات التي أجريت على مجتمعات تتعرض للعنف الخارجي من قبل مجتمعات أخرى، تشير بشكل لا غموض فيه إلى أن تعرّض المجتمع للعنف الخارجي يكون مصحوباً بازدياد العنف الداخلي - والعنف الاجتماعي على وجه الخصوص- في المجتمع المعتدى عليه. هذا ما حدث في البوسنة، وألبانيا، ولبنان منذ الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، وجنوب أفريقيا تحت حكم الأبرتهاید، والكويت تحت الاحتلال العراقي، وما يحدث في العراق منذ حرب الخليج الأولى. فالعنف الوحشي والاضطهاد الخائض للذات يتعرض لهما أهل الضفة والقطاع على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، بولدان لدى العديد من أفراد الشعب الفلسطيني شعوراً عارماً بالقهر والغضب والذل والمهانة، وبما أن هذا الشعور يكون مقروناً بالعجز الشخصي عن الرد الفعلي على المعتدي من أجل وقف الإذلال أو الرد على الإهانة، فإن هذا الشعور بالقهر والعجز الشخصي يولد لدى القوي شكاً بقوته، ولدى الرجل شكاً برجولته، ولدى البالغ شكاً ببلوغه. وفي محاولة لاوعية للحصول على حد أدنى من الشعور باحترام الذات والثقة بالنفس، يأخذ المجهز العاجز بصب جام غضبه على من هم أدنى منه والاعتداء على من يمكن أن يمارس العنف ضدهم، وبذلك يحول العنف اتجاهه ويطلق المجتمع النار على قديمه. ولعل أقوى برهان على هذا الفهم للعنف الاجتماعي ودوافعه هو النمط الذي يبرز بوضوح من خلال التمعن في المعطيات المتوفرة عن العنف الداخلي في مجتمع الضفة والقطاع خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فالغالبية العظمى من أحداث العنف الداخلي تنجم عن اعتداء القوي على الضعيف، والسلاح على غير المسلح، والفصيل القوي على فصيل أقل منه شأنًا، والرجل على المرأة، والأب على أبنائه، واليافع على الطفل، والبالغ على القاصر، والسوي على المعاق.

ومن ناحية أخرى فإن الظروف المعيشية البالغة الصعوبة، والتي تعود أو لا وأخيراً إلى وجود الاحتلال وتصادم ممارساته القمعية العنيفة، تؤدي إلى انتشار العنف الاقتصادي على شكل عمليات سطو مسلح على البيوت والمحلات والسيارات. أما كثرة السلاح وسهولة اللجوء إلى استعماله دون رادع أو رقيب، فإنها تزياد من العنف الاقتصادي وعدد ما ينجم عنه من ضحايا، تماماً كما تزياد من حالات العنف الاجتماعي وعدد ضحاياه.

وحيث يتحول العنف السياسي والاجتماعي والاقتصادي إلى موجة عاتية من العنف الداخلي، يزداد عدد الذين يختارون أن يعتلوا هذه الموجة بدل أن يفرقوا تحتها. وحين يسيطر جو العنف الداخلي على الشارع الفلسطيني ويصبح أمراً يومياً معتاداً، يتحول العنف الداخلي إلى مُنتج لذاته فيتكاثر بحكم استمراره ويُولد موجة من العنف الأعمى، أي العنف من أجل العنف ودون أي دافع سياسي أو اجتماعي أو اقتصادي واضح.

هذا ما حدث بالفعل في المناطق الفلسطينية في الأونة الأخيرة، فالصحف المحلية وتقارير الشرطة أخذت تحدثنا عن شاب في الثامنة عشرة من العمر من سكان إحدى القرى شرقي نابلس استدرج طفلة في الثامنة من عمرها وقادها في وضح النهار إلى بيت مهجور حيث قام بقتلها ووضع جسدها في كيس، وعن مجموعة من الشبان من مخيم البريج كانوا يرقصون في حفل زفاف فامسكوا

بشاب «مختل عقلياً» وطرحوه أرضاً وداسوا عليه إلى أن فارق الحياة، وعن العثور على جثة فتاة في السادسة عشرة من العمر من سكان مخيم الشاطئ ملقاة على أحد مكبات النفايات شرق مدينة غزة، وتبين أن الفتاة لاقت حتفها نتيجة خنقها بجبل لف حول رقبتها، كما أنها كانت معصوبة العينين ومكبلة اليدين. بيد أن أجواء القهر والاضطهاد والإذلال، والشعور بالعجز وعدم الثقة بالنفس، والتعود على العنف الداخلي الذي أخذ بانتاج ذاته؛ كل هذا لا يفسر حقيقة أن ظاهرة العنف الأعمى في المجتمع الفلسطيني تنحصر كلياً في الجيل الشاب، وعلى الأخص فيمن هم تحت العشرين. ولعل تفسير هذه الحقيقة المؤلمة يكمن في اقتران تأثير كل العوامل المذكورة أعلاه بتأثير تعرّض الشباب



الفلسطيني الالمباشر لمشاهد العنف الأعمى البشع التي تزخر بها الأفلام والبرامج الغربية التي تبثها الفضائيات وتحفل بها صفحات ومواقع الإنترنت.

ظاهرة العنف الأعمى التي تتفاقم في مجتمع الضفة والقطاع يجب أن تدق ناقوس الخطر لدينا، فهي مؤشر على أن العنف الداخلي على وشك أن ينتقل من حالة الفوضى ورد الفعل المؤقت إلى حالة التجذر في بنية المجتمع ونفسية أفراد، وعلى أن المجتمع وثقافته على وشك الدخول في وضع من «الشذوذ» لن يكون من السهل الخروج منه في المستقبل. إلا أن الظاهرة التي يجب أن تثير لدينا أشد القلق وتضيء كل الأضواء الحمراء، هي ظاهرة القفزة الهائلة التي يشهدها عدد حالات محاولة الانتحار بين الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ففي الأشهر العشرة الماضية (من مطلع عام ٢٠٠٣ حتى بداية شهر تشرين الثاني) تم تسجيل ٢٢٤ حالة من الشروع بالانتحار، تسع منها أدت إلى الوفاة. وعلينا أن نتذكر هنا أن معدل محاولات الانتحار في المجتمع الفلسطيني في الظروف «الطبيعية» يقرب من الصفر. لا شك أن جو العنف والفقر والفوضى والدمار والحصار الذي يولد عنف الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية الخائفة، هو الخلفية العامة لهذه الظاهرة. إلا أن العامل الأساسي في هذا الوضع الخائض الذي يتعلّق مباشرة بازدياد جنوح الشباب الفلسطيني إلى الانتحار، هو تفسّخ الضمير الجماعي الذي كان يقوم بدور صمام الأمان في المجتمع، وعدم استبداله بالضمير الفردي الحر، وإنما استبداله «بشراذم وشظايا» متخافرة من الضمير الجماعي، مما يؤدي إلى ارتباك المعايير وتمزق الفرد بين نقاط استناد متناقضة في محاولته للحكم على الواقع وإضفاء شيء من المعنى عليه. ومما يزيد من تمزق الشاب الفلسطيني وتخبّطه بين القيم والمعايير، هو تعرضه للكثف واللامحدود للقيم والمعايير وأنماط السلوك التي تجتاحه وتجنّح الجيل الفلسطيني الشاب من الغرب من خلال الفضائيات والإنترنت (أي بشكل غير مباشر ودون معاشرة ذاتية واستيعاب فعلي للسياق الثقافي الأصلي لهذه القيم والمعايير وأنماط السلوك)، وهذا يؤدي إلى وضع غريب في المجتمع الفلسطيني هو أشبه ما يكون بقصم ثقافي وأخلاقي عام، على مستوى المجتمع ككل وعلى مستوى الأفراد كإفراد، وكان المجتمع يعيش في نسقين ثقافيين متناقضين في نفس الوقت، وعلى الرغم من ذلك فإن كل ما يحنويه هذا الوضع الخائض والمزق لا يكفي لتفسير ظاهرة جنوح الشباب الفلسطيني إلى الانتحار، إلا إذا وازجنا ذلك بتأثير تعرف الشباب الفلسطيني على حياة أفضل وأسهل؛ حياة يمكن للإنسان أن يكون فيها إنساناً، وحرّاً، ومحترماً، وقادراً على المحافظة على كرامته الذاتية وتحقيق ذاته، وذلك من خلال التعلم والمطالعة ووسائل الإعلام والإنترنت. وتعرف الشباب الفلسطيني على حياة أفضل في الخارج ليس سلبياً بحد ذاته، وإنما هو سلبى بسبب تناقضه المطلق مع الوضع المعاش، مما يزيد من حدة وعي الشاب بالتناقض الحاد بين الوضع المثالي الذي يريد أن يعيش فيه وبين الوضع الخائض الذي يرغم على العيش فيه، إما لضيق ذات اليد وإما لكي لا يتهم من قبل بعض شرذم الضمير الجماعي بالانهزامية والخيانة (يحدث هذا التفسير دعماً قاطعاً له في حقيقة أن عدد حالات الشروع بالانتحار في رام الله ونابلس وبيت لحم هي من بين أعلى المعدلات في المناطق الفلسطينية، خصوصاً إذا ما قارناها بالمعدلات المنخفضة جداً في جنين ورفح وشمال غزة). ومرّة ثانية نعود هنا إلى قضية القهر والعجز عن الرد عليه أو الخروج منه، فإزدياد الوعي بالعجز المطلق عن الخروج من وضعية القهر والغبن والعنف المنفلت يمكن أن تدفع بعض الشباب إلى محاولة التسلّل من الباب الخلفي ولو إلى الموت.

السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه الآن هو: بما أن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع قد وصل إلى هذا الوضع من استفحال العنف الداخلي، ماذا سيحدث حين يزول العنف الخارجي والاحتلال الذي يسببه؟

بناءً على التحليل أعلاه، وبالإطلاع على ما حدث في حالات مشابهة في مناطق أخرى من العالم، فإنني أعتقد أن زوال العنف الخارجي ستعقبه فترة من التخبط واستعراض العضلات ومحاولات استعادة الثقة بالذات، وستستمر هذه الفترة إلى أن يستعيد المجتمع الفلسطيني ثقته بنفسه ويستعيد صوابه، ويتألف جهاز أمن وطني قادر على فرض القانون والنظام. وكلما طالت فترة الاحتلال الإسرائيلي ومضاعفاته السلبية على المجتمع الفلسطيني، كلما طالت فترة التخبط واستعراض العضلات ومحاولات التغلب على الفوضى والشرذمة والعنف في المجتمع الفلسطيني. ولكن ليس هناك من سبب يُحتم علينا أن نقف مكتوفي الأيدي وننتظر إلى أن يزول العنف الخارجي حتى نتغلب على عجزنا ونستعيد ثقتنا وصوابنا، بل على العكس، فإن الوضع الراهن في المجتمع الفلسطيني يحتم علينا أن نتحرك على الفور ونحاول أن نلجم العنف المنفلت، وذلك عن طريق نشر الوعي بالأسباب الحقيقية لهذا العنف، واستغلال كل ما لدينا من إمكانيات لكي نحقق فعاليت جماهيرية ونشاطات اجتماعية يتمكن من خلالها الإنسان الفلسطيني من التغلب على شعوره بالعجز واستعادة ثقته بنفسه وإيمانه بغد أفضل.

* استاذ علم الاجتماع والإنسان- جامعة بير زيت.

إن هذا الشعور بالقهر والمجز الشخصي يولد لدى القوي شكاً بقوته، ولدى الرجل شكاً برجولته، ولدى البالغ شكاً ببلوغه. وفي محاولة لاوعية للحصول على حد أدنى من الشعور باحترام الذات والثقة بالنفس، يأخذ المتهور العاجز بصب جام غضبه على من هم أدنى منه والاعتداء على من يمكن أن يمارس العنف ضدهم، وبذلك يحول العنف اتجاهه ويطلق المجتمع النار على قديمه